

نداء من أجل المشاركة الفعالة في التجمعات المناهضة للقانون الجعفري في يوم 16 أكتوبر 2026!

الارث الذي اسهمت بتعبها وعملها المتواصل في البيت وتربية الابناء طوال حياتها ليتروا لها حصة لا توفر سقفا فوق رأسها ولا ارضا تسكن بها. ليسلبوا المرأة فيه كامل ارادتها وكرامتها وحقوقها. يجب دحر هذا القانون ودعائه الطفيليين في مجلس النواب وخارجه وإرجاعهم على أعقابهم. إن 16 أكتوبر في ساحة التحرير في بغداد هو خطوة مهمة في هذا المسار. إن قضية المرأة وحقوقها وحرّياتها وكرامتها هي ليست قضية المرأة فقط، بل قضيتنا نحن كلنا الذين نشترك معها في انسانيتنا، قضية كل إنسان لا يقبل بظلم وإجحاف بحق أي إنسان. فانضموا الى تلك التجمعات والمسيرات والمظاهرات أينما يجري تنظيمها في مدن العراق، وبيّنوا إن هذا المجتمع لن يسكت تجاه قرارات بالية وقروسطية لحفنة من طفيليين وإنتهازيين جشعين لايهمهم حياة الاطفال ولا النساء. لنكن على الموعد!

عاش نضال المرأة من أجل الحرية والمساواة!

الحزب الشيوعي العمالي العراقي
تشرين الاول-اكتوبر 2026

ينبغي ان تلغى المدونة فوراً! القانون الجعفري هو قانون معاد للمرأة والطفل وحقوقهما، قانوناً لا يجعل المرأة مواطناً من الدرجة الثانية، بل لا يعدها شيء من الأساس، مسخ، عديم القيمة والمكانة والمشار، كائن "مخلوق" لتلبية حاجات الرجل الغرائزية والمعيشية، دون رأي وقرار. كائناتاً يمكن نبذه، هجره، ضربه، تجويعه، سلب طفله منه دون الحاجة لسبب أو مبرر. إنه قانوناً لا يمت بأية صلة للمدنية والمساواة والحرية. إنه قانون رجعي جائر لا يمت بأية صلة لعصرنا وتطوره المادي والمعنوي والفكري والأخلاقي والحياتي. إنه قانون مجتمع البداوة والعصور الغابرة ولا يليق بمجتمعنا الراهن، مجتمع القرن (21). كما إنه لا يمت بأية صلة لكل المكاسب التي حققها الجنس البشري وفي مقدمتهم النساء عبر تاريخ نضالي وبطولي حي ومديد. إن عصرنا ليس بعصر الجوّاري والسبايا ومملك اليمين وغيره. بعد كل الحقوق التي اكتسبتها النساء والأطفال، لا يمكن السير وفق قانون يعامل الطفل كمملك حصري للأب يتصرف به ما يشاء، من حقه انتزاعه من حضن أمه، من حقه حرمانه من النفقة (الحد الأدنى لتأمين المعيشة)، ومن حقه الدوس على رغبته وإرادته. القانون الجعفري قانون ظالم ومجحف يحرم المرأة من القسم الأعظم من

لا للتجاوز على قوت العمال والكادحين

(بيان حول رفع سعر الدولار وتفاقم أعباء المعيشة)

هُزِبَتْ إلى خارج البلاد، ووضع حد للتهريب والمضاربة والفساد المالي والاقتصادي، ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تراكمت بصورة غير مشروعة لدى المتنفذين الذين يمسكون بزمام السلطة السياسية والاقتصادية، وتخفيض رواتب ومخصصات الرئاسات الثلاث والمناصب الخاصة وإلغاء الامتيازات غير المبررة التي يتمتعون بها- وتشير البيانات المنشورة إلى أن رواتب الرئاسات الثلاث بلغت نحو 6.46 ترليون دينار حتى تشرين الثاني 2025، وهي كتلة تعادل نحو 11.5% من إجمالي رواتب موظفي الدولة في الفترة نفسها- يجري تحميل العمال والموظفين والمتقاعدين وعموم الكادحين فاتورة الأزمة.

إن فقاعة «الحرب على الفساد» قد انفجرت، وكشفت أن الحديث عن القضاء على «العقلية الاشتراكية»، الذي رفع لوائه رئيس الحكومة منذ توليه منصبه، هو مجرد نهب ما تبقى من جيوب العمال والموظفين وعموم الكادحين، من أجل استمرار مصالح الطبقة الطفيلية الحاكمة ومواقعها وامتيازاتها.

إننا في الحزب الشيوعي العمالي العراقي نُحْمَلُ الحكومة مسؤولية حماية المستوى المعيشي للجماهير، ونرفض تحميل نتائج السياسات الاقتصادية والاختلالات المالية للمواطنين. فليس من المقبول معالجة الأزمات التي صنعتها سياسات الطبقة الحاكمة على حساب العمال والموظفين والمتقاعدين وعموم الجماهير، بينما تبقى أبواب الهدر والفساد والامتيازات والإنفاق غير المنقحة مفتوحة.

البقية على الصفحة الثانية

لقد أعلنت حكومة الزبيدي قراراً برفع سعر صرف الدولار من 132 ديناراً إلى 152 ديناراً، الأمر الذي يعني انخفاضاً في قيمة الدينار وارتفاعاً في كلفة السلع والخدمات.

إن قرار الحكومة برفع سعر صرف الدولار، وما يترتب عليه من انخفاض في قيمة الدينار العراقي، يحتمل الجماهير العمالية وعموم موظفي الدولة والكادحين أعباء إضافية في معيشتها اليومية، في وقت تعاني فيه غالبية جماهير العراق من تراجع قدرتها الشرائية وارتفاع تكاليف السكن والغذاء والدواء والنقل وسائر الاحتياجات الأساسية.

إن أي ارتفاع في سعر الدولار ينعكس سريعاً على أسعار السلع والخدمات في الأسواق. وبالتالي، فإن المواطن الذي يتقاضى راتبه أو أجره بالدينار هو الذي يدفع عملياً ثمن هذا القرار من دخله ومستوى معيشتة، في حين لا توازي الزيادات في الأجور والرواتب الارتفاع المتواصل في تكاليف المعيشة.

لقد انشغلت الطبقة السياسية الحاكمة، منذ تأسيس أولى حكوماتها، بنظام يقوم على النهب والفساد والمحاصصة، وها هي حكومة علي الزبيدي تجد، بدلاً من مواجهة جذور الأزمة الاقتصادية، الطريق الأسهل في تحميل نتائجها وتكاليفها لعموم جماهير العراق. فبدلاً من استعادة الأموال والمليارات التي

”إن قضية المرأة وحقوقها وحرّياتها وكرامتها هي ليست قضية المرأة فقط، بل قضيتنا نحن كلنا الذين نشترك معها في انسانيتنا، قضية كل إنسان لا يقبل بظلم وإجحاف بحق أي إنسان“

هل يستطيع العمال إسقاط قرار رفع سعر صرف الدولار؟

سمير عادل



الدينار. بمعنى آخر، إنك فسرت الماء بالماء، محاولاً التعمية على حقيقة القرار وأثاره الاجتماعية والاقتصادية. أما حجة أنك تسلمت خزينة الدولة فارغة، فهذه مشكلتك، وليست مشكلة جماهير العراق التي لا ينبغي أن تتحمل تبعات إخفاق الحكومات المتعاقبة وسوء إدارتها للموارد العامة. وكما أعلنت الحرب على الفساد، لكنك لم تلاحق، بحسب ما يراه منتقدوك، سوى الأسماك الصغيرة، تاركاً الحيتان الكبيرة، فإن أمامك خياراً واضحاً: ملاحقة المتورطين الكبار في الفساد ومحاسبتهم، بدلاً من تسويق نفسك بمظهر المظلوم أمام جماهير العراق، التي باتت تدرك أن الحكومة التي لا تخدم مصالحها ولا تحمي مستوى معيشتها لا مبرر لاستمرارها. لن نتطلي على الجماهير الألعيب الخطاب الإعلامي، مرة تحت عنوان "الحرب على الفساد"، ومرة تحت عنوان "حصار السلاح بيد الدولة"، ومرة أخرى تحت عنوان إطلاق "العنان للاستثمارات المحلية والأجنبية" كما حدث في الخطاب الذي لقي على منبر الأمم المتحدة في دورتها السنوية. فهذه الشعارات لا تسمن ولا تغني من جوع، ولا توفر عملاً للعاطلين، ولا تحمي الأجور من التآكل، ولا تضع حداً للتدهور المستوي المعيشي. وحدها النتائج الملموسة في حياة الناس يمكن أن تكشف حقيقة هذه الوعود، التي لم تتجاوز، حتى الآن، حدود الأوهام التي رُوّجت منذ تشكيل الحكومة.

هل يستطيع العمال إسقاط قرار رفع سعر صرف الدولار؟

نعم، يستطيع العمال مواجهة هذا القرار وفرض التراجع عنه، إذا تحركوا بوصفهم قوة اجتماعية منظمة، واستندوا إلى تضامن بقية قطاعات المجتمع المتضررة. ولدينا تجربة سابقة تؤكد ذلك، حين تمكن عمال المصافي من إسقاط المادة 42 من قانون الموازنة الذي قدمته حكومة السودان، وخاضوا نضالاً ضد التوجه نحو إلغاء التمويل الذاتي لعمال النفط، فيما أظهر عمال الموانئ تضامنهم مع عمال النفط ووقوفهم إلى جانبهم. لكن الاحتجاجات الفئوية المتفرقة، والتحركات من أجل تسجيل المواقف السياسية والحزبية، لن تكون كافية لتحقيق هذه الغاية. فغياب التنسيق ووحدة المطالب واتساع الحركة الاحتجاجية يحد من قدرتها على فرض التراجع، وقد يؤدي استمرار التحركات من دون تحقيق نتائج ملموسة إلى إشاعة اليأس والإحباط في صفوف الجماهير، وإضعاف ثقتها بقدرة الاحتجاج على إحداث التغيير.

إن قرار رفع سعر صرف الدولار يمس الحياة المعيشية للغالبية العظمى من جماهير العراق، ولا تقتصر آثاره على العمال والموظفين والمتقاعدين، بل تمتد إلى شرائح اجتماعية واسعة تعتمد معيشتها على الأجور والدخول المحدودة. ولذلك، فإن توحيد الجهود العمالية، وتنسيق تحركات النقابات العمالية والمهنية والمنظمات الاجتماعية، إلى جانب القوى والأحزاب السياسية التحررية، يشكل خطوة أساسية لبناء حركة احتجاجية واسعة قادرة على فرض التراجع عن هذا القرار المجحف وإسقاطه.

إن الطبقة العاملة، إذا أقدمت على خطوة نضالية منظمة وواسعة، كما فعلت في السابق، تستطيع إسقاط قرار رفع سعر صرف الدولار. ولن تكون وحدها في هذه المواجهة، بل الالتفاف حولها من قطاعات واسعة من جماهير العراق، بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية، ممن تطالبهم تداعيات هذا القرار.

أقدمت الحكومة، بعد أشهر قليلة من تشكيلها، وبعد أن وعدت جماهير العراق بجنة مفروشة بالورود، على توجيه ضربة قاصمة إلى الأوضاع

المعيشية للغالبية العظمى من هذه الجماهير. أو، بتعبير أدق، شنت حرباً استباقية على الحياة المعيشية للعمال والموظفين والمتقاعدين والعاطلين عن العمل، الذين ما زالوا يكافحون من أجل البقاء في ظل انعدام الآفاق للحصول على فرص عمل، سواء في القطاع العام أم القطاع الخاص، الذي فشلت الحكومة إلى الآن في تهيئة بيئة آمنة ومستقرة فيه لاستثمار رؤوس الأموال، المحلية والأجنبية، وتوفير فرص العمل.

يقول لنا رئيس الحكومة، السيد علي الزبيدي، خلال اجتماعه بمجلس الوزراء، إنه لجأ إلى خيار «أحلاهما من»: إما اقتطاع 35% من رواتب العمال والموظفين تحت مسمى الادخار الإجمالي، أو صرف الرواتب كل 45 يوماً، أو اللجوء إلى الاقتراض. لكنه، بحسب ما عرضه، رفض هذه الخيارات، ولجأ بدلاً منها إلى تخفيض قيمة الدينار أمام الدولار.

إن جميع المبررات التي ساقها رئيس الحكومة، للأسف، واهية ولا تنطلي على أحد. فهو يحاول تقديم نفسه بمظهر المظلوم، بحجة أنه تسلم خزينة الدولة مثقلة بالالتزامات المالية من الحكومة السابقة، على خلاف ما يدعيه عن الحكومات التي سبقتها.

ونحن، بوصفنا عمالاً، نقول له: إن القرار المجحف وغير المسؤول الذي اتخذته حكومتك بحق معيشة جماهير العراق لا يختلف، من حيث النتيجة، عن الخيارين اللذين تحدثت عنهما. فتخفيض قيمة الدينار يعني إضعاف القدرة الشرائية للمواطنين، بنسب تتجاوز 10%، على أقل تقدير، فضلاً عن الاستقطاعات التي طالت الرواتب بنسبة 15% قبل اتخاذ قرار تغيير سعر الصرف، والضرائب والرسوم المفروضة على الاتصالات والنقل والكهرباء والعقارات، ورسوم المرور وغيرها. ناهيك على حالة التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة التي ستزداد بشكل أكبر بعد قرار تخفيض سعر صرف قيمة

تتمة بيان حول رفع سعر الدولار...

للرئاسات والمناصب العليا.

استعادة الأموال المهربة إلى الخارج وملاحقة الأموال المتحصلة بصورة غير مشروعة.

مكافحة التهريب والمضاربة والفساد المالي والاقتصادي، بدل تحميل الجماهير نتائجها.

إن قوت جماهير العراق وحققها في حياة لائقة ليسا بنداً يمكن التضحية به في الحسابات المالية للحكومة. وإن أي سياسة اقتصادية ينبغي أن يكون معيارها الأول هو تأثيرها على حياة ملايين المواطنين وقدرتهم على تأمين احتياجاتهم الأساسية، لا حماية مصالح الأقلية البرجوازية الفاسدة المنتفذة وامتنيازاتها.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي

تشرين الأول - أكتوبر 2026

ومن هنا، ندعو الطبقة العاملة وعموم الكادحين والمنظمات والنقابات العمالية والمهنية، وجميع المدافعين عن حقوق العمال والكادحين، إلى رفع صوتهم الاحتجاجي، وتنظيم أشكال مختلفة من الاحتجاج والاعتراض على هذه السياسات، والدفاع عن الأجور والرواتب والقدرة الشرائية وحقوق الجماهير في حياة كريمة، والمطالبة ما يلي:

• عدم المساس بالرواتب والأجور والتقاعد والدعم والخدمات العامة.

• اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من ارتفاع الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

• تحسين دخول العمال والموظفين والمتقاعدين بما يتناسب مع الارتفاع الفعلي في تكاليف المعيشة.

• إلغاء الامتيازات والمخصصات غير المبررة

أزمة الرأسمالية في فرنسا:

ليست الاحتجاجات الفرنسية ظاهرة معزولة، بل تأتي في سياق أزمة أوسع للرأسمالية تجتاح أوروبا والغرب. فقد ارتفع الدين العام الفرنسي إلى مستويات عالية، وبلغ، بحسب الأرقام الواردة، نحو 120 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتدفع الحكومة نحو تسعين مليار دولار سنوياً فوائد على هذا الدين، فيما تنزايد الكلفة بعد خفض التصنيف الائتماني لفرنسا. ولا ترى الحكومة، في مواجهة ذلك، سوى مزيد من التقشف، وهو ما يؤدي إلى إضعاف الطلب وتراجع الاستثمار والإنتاجية. إنها حلقة مفرغة تتكرر في بلدان غربية عدة، منها بريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وإسبانيا وغيرها. ولا تكمن المشكلة في الإفراط في الإنفاق كما تدعي الطبقة الحاكمة، بقدر ما تكمن في عجز الحكومات عن فرض ضرائب أكبر على الأثرياء. فحين يهدد أصحاب الثروات بنقل استثماراتهم إلى الخارج إذا ارتفعت الضرائب، ينتقل العبء إلى الطبقة العاملة. وتقترض الحكومة لتغطية النفقات، فيرتفع العجز والدين، ثم تزيد كلفة الاقتراض. وهنا ترى الطبقة الحاكمة أن الحل يكمن في خفض الإنفاق على الخدمات والبرامج الاجتماعية، الأمر الذي يعمق الأزمة. إنها مشكلة هيكلية تتجاوز رئيساً أو حكومة بعينهما، وتمس النظام الرأسمالي بأكمله.

إن مكانة أوروبا بشكل خاص تتهاوى بسرعة بسبب خسارة المستعمرات التي كانت سبباً مهماً في ثروة أوروبا، وبسبب عدم القدرة على المنافسة مع الدول التي تتمتع بأيدٍ عاملة رخيصة، وبسبب تأخر أوروبا في اللحاق بأمريكا والصين في ميدان التكنولوجيا. لهذا فإن أوروبا ليست بطرف قوي في المعادلات العالمية. قوتها حتى الآن كانت تعتمد على التحالف مع أمريكا ولو كشريك أصغر، ولكن هذا التحالف الآن هو تحت طائلة السؤال. البرجوازية الفرنسية التي تطمح أن تكون فرنسا القائدة السياسية لأوروبا تسعى للحفاظ على مكانتها ومكانة أوروبا من خلال زيادة الإنفاق العسكري، والحديث عن تشكيل الجيش الأوروبي والتجديد الإلزامي وبناء الصناعة العسكرية الأوروبية، وهي كلها طموحات تتناقض مع مصالح الطبقة العاملة وعموم الجماهير في أوروبا وسوف تسرع من وتيرة تهوي مكانتهم.

تكثيف الحكومة للرد على الاحتجاجات:

إن تكثيف الحكومة الفرنسية للرد على الاحتجاجات هو القمع السافر بدلاً من الحوار، إذ فاق العنف حتى العنف الذي مارسه ضد حركة السترات الصفراء سنة 2018. فقد اعتُقل أكثر من عشرة آلاف شخص، معظمهم من القاصرين، ونُشر آلاف من رجال الشرطة لتفريق المظاهرات. تنفق الحكومة مبالغ كبيرة على إجراءات القمع بدلاً من تقديم حلول جذرية. استخدمت الشرطة القوة المفرطة، وأطلقت الغاز المسيل للدموع بكثافة، ما أسفر عن إصابة طلاب؛ فقد أحدهم عينه، وفقد آخر كفه، فيما خسر آخرون أسنانهم. كما هناك اتهامات للحكومة والقوى اليمينية بإرسال عناصر إلى الاحتجاجات لاستثارة العنف وتشويه صورة الحركة. فالتكتيك الآخر للحكومة والمؤسسة الحاكمة لمواجهة الاحتجاجات، بالإضافة إلى القمع، هو شن حملة شرسة لتشويه صورة هذه الحركة الاحتجاجية. تتهم المحتجين بالعنف رغم أن جانباً كبيراً من أعمال العنف ارتبط بتدخل الشرطة في المظاهرات. ويعكس هذا النهج عجز السلطة عن تقديم حلول، واعتمادها على القوة والتضليل والكذب.

أصداء تاريخية:

يستحضر المحتجون تاريخاً طويلاً من النضال. فإحراق براميل القمامة واستخدامها في إقامة المتاريس يذكران بأساليب الثورة الفرنسية. كما تُقارن الحركة بأحداث مايو 1968، حين خرج ملايين الطلاب والعمال إلى الشوارع، وبلغت الأزمة حدّاً هدد استقرار الحكومة الفرنسية. ويرى مؤيدو الحركة الحالية أنها من أكبر الحركات الاحتجاجية في تاريخ فرنسا، مستندين إلى مستوى الدعم الذي حظيت به من الاتحادات الطلابية. وتحضر أيضاً إشارات إلى كومونة باريس والإضرابات العامة والشعارات الراديكالية التي رافقت محطات الانتفاضات الجماهيرية. ولهذا الوعي التاريخي أهمية، إذ يربط الشباب والمتضامنون معهم نضالهم بتقليد طويل من مقاومة القمع. وهم يستلهمون أدوات الطبقة العاملة، مثل الإضرابات والمظاهرات والإضرابات العامة، ويسعون إلى كسب دعم النقابات ومنظمات العمال. ولا تبدو هذه الحركة، في نظر مؤيديها، قابلة للاحتواء بإصلاحات محدودة؛ فهم يرون أن تناقضات النظام تتطلب تغييراً عميقاً، لا مجرد إجراءات تجميلية.

البقية على الصفحة الرابعة

فرنسا تشتعل: من احتجاجات الطلاب إلى حركة ضد النظام الرأسمالي بأكمله

توما حميد

مقدمة:

تشهد فرنسا احتجاجات حاشدة تجاوزت شرارتها الأولى بكثير. فما بدأ بإضراب لمجموعة من المعلمين في مدرسة واحدة، سرعان ما تحول إلى حركة واسعة شارك فيها طلاب المدارس الثانوية والجامعات، وأولياء الأمور والمعلمون والنقابات العمالية والأحزاب اليسارية. وتشهد أكثر من خمسين مدينة مظاهرات، فيما فاجأ حجم الحركة وسرعة انتشارها الجميع، بمن فيهم الحكومة والنقابات والأحزاب اليسارية.



قد يكون السبب المباشر لهذه الاحتجاجات تردّي أوضاع المدارس الفرنسية، لكن جذورها أعمق من ذلك؛ فهي تمسّ جوهر النظام الاقتصادي والسياسي الذي تخلى عن الطبقة العاملة والشباب ومستقبل المجتمع. لذلك، لا تقتصر هذه الاحتجاجات على المطالبة بتحسين ظروف الفصول الدراسية أو زيادة رواتب المعلمين، بل تعبّر عن رفض نظام اقتصادي وسياسي بأكمله.

الشرارة: نظام تعليمي في حالة انهيار:

بدأت الاحتجاجات بإضراب مجموعة من المعلمين في مدرسة واحدة. وكانت مطالبهم ملموسة ومحددة: استقالة معلمين من دون ملء الفراغ، وانتشار الفئران في المدارس، ونقص مزمّن في التمويل اللازم لأعمال الصيانة الأساسية. غير أن هذه المشكلات ليست معزولة، بل تعكس أزمة أوسع في التعليم الفرنسي.

فرواتب المعلمين لا تتجاوز غالباً 2000 يورو شهرياً، وهو مبلغ بالكاد يكفي للمعيشة. وارتفع متوسط عدد الطلاب في الصف الواحد إلى نحو خمسة وثلاثين طالباً. كما تدهورت حال مباني المدارس؛ فالأسقف تنهار، والأسبستوس موجود في بعض المنشآت، ولا يتوافر تكييف حتى عندما تصل درجات الحرارة إلى خمسة وثلاثين أو أربعين درجة مئوية. وت تعاني نسبة كبيرة من المدارس نقصاً في أعداد المعلمين، فيما يواجه الطلاب نظاماً جامعيّاً غامضاً وغير عادل للقبول. وفي الوقت نفسه، تمضي حكومة الرئيس ماكرون في سياسات تؤدي إلى خصخصة التعليم، وتعمّق الفوارق بين مدارس الأحياء الغنية والفقيرة. ففي ضواحي باريس الفقيرة، لم تُغط 20 في المئة من ساعات التدريس خلال العام الماضي. هذه الظروف ليست عرضية؛ إنها حصيلة سنوات من التقشف وخفض الميزانيات، مع إعطاء الأولوية للإنفاق العسكري، الذي تضاعف خلال عقد، على حساب الخدمات الاجتماعية. ويدرك الطلاب أن ما يواجهونه ليس مجرد سوء إدارة، بل نتيجة خيارات سياسية للطبقة البرجوازية التي لا تتوافق مع مصالح الجماهير. لذلك خرجوا إلى الشوارع، لا للمطالبة بمدارس أفضل فحسب، بل أيضاً للاعتراض على نظام جعل التعليم ضحية لمنطق الربح، من بين أمور أخرى.

من احتجاج طلابي إلى صراع طبقي:

تكمن أهمية هذه الحركة في اتساعها السريع خارج صفوف الطلاب. فقد انضم طلاب الجامعات إلى طلاب المدارس الثانوية، وساندتهم أولياء الأمور والمعلمون، كما قدمت النقابات العمالية والأحزاب اليسارية دعمها. وهكذا تشكلت جبهة واسعة من الطبقة العاملة والشباب، تجمعهم خبرة مشتركة من تراجع مستويات المعيشة، وغموض المستقبل، وشعور بأن الحكومة لا تكثر لمعاتهم.

ولا تفصل مطالب الطلاب عن مطالب الطبقة العاملة بأكملها. فقد شهدت فرنسا تراجعاً ملحوظاً في مستويات المعيشة في ظل سياسات التقشف التي تتبعها حكومة ماكرون. وتتقلص الخدمات العامة بينما يرتفع الإنفاق العسكري، كما خفضت الحكومة الضرائب على الأثرياء، ليقع العبء الأكبر على الطبقة العاملة. ويُطلب من العمال والشباب تحمّل كلفة أولويات الطبقة الحاكمة.

بيان موقف نقابي

صادر عن النقابة العامة للعاملين في التربية

2. حماية الأجر الحقيقي وليس الاسمي فقط، ومراجعة الرواتب والمخصصات كلما أدى ارتفاع تكاليف المعيشة إلى تآكل ملموس في القوة الشرائية، والإسراع بإصلاح سلم الرواتب على أساس العدالة والإنصاف.

3. فرض رقابة حقيقية على الأسواق، ومنع الاحتكار والمضاربة والزيادات غير المبررة، واتخاذ إجراءات تخفف كلفة الغذاء والدواء والنقل والسلع الأساسية على الأسر.

4. حماية العمال في القطاعين العام والخاص والعقود والأجور اليوميين والعاملين في الاقتصاد غير المنظم، وعدم السماح بأن تتحول زيادة تكاليف الإنتاج إلى ذريعة لخفض الأجور أو تسريح العمال أو الانتقاص من حقوقهم.

5. فتح حوار اجتماعي مؤسسي عاجل مع الاتحادات والنقابات وممثلي العمال بشأن السياسات الاقتصادية التي تمس الأجور والعمل ومستوى المعيشة؛ لأن من يتحمل نتائج القرار يجب ألا يستبعد من الحوار حوله.

إن النقابة العامة للعاملين في التربية تؤكد أن حقوق العمال ليست هامشاً في السياسة الاقتصادية، بل معياراً لعدالتها، وأن معالجة الاختلالات المالية ينبغي أن تبدأ من مكافحة الهدر والفساد وترشيد الإنفاق وتعظيم الموارد ودعم الإنتاج الوطني، لا من إضعاف قيمة الأجر.

وسنعمل، بالتنسيق مع الاتحاد العام والنقابات الشقيقة، على الدفاع عن حقوق العاملين وقوتهم الشرائية بجميع الوسائل النقابية والقانونية والسلمية المشروعة، ولن يكون الصمت خياراً عندما تصبح كرامة العامل ومعيشة أسرته موضع تهديد.

نحن لا ندافع عن رقم في قائمة الراتب؛ نحن ندافع عن قيمة العمل وكرامة من يؤديه.

ومن بيني أجيال العراق، من حقه أن يعيش بكرامة في العراق. لا إصلاح اقتصادي على حساب الأجر، ولا عدالة اجتماعية إذا كان العامل أول من يدفع الثمن.

النقابة العامة للعاملين في التربية
الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق

بشأن تعديل سعر صرف الدولار وحماية الأجور والعدالة الاجتماعية إن النقابة العامة للعاملين في التربية، وهي تتابع تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (544) لسنة 2026 بتعديل سعر صرف الدولار وبلوغ سعر البيع للمستفيد النهائي 1520 ديناراً للدولار اعتباراً من 7 تشرين الأول 2026، تعلن رفضها تحميل العاملين وأصحاب الدخول المحدودة الكلفة الاجتماعية والمعيشية لهذا القرار.

إن القضية بالنسبة إلينا ليست مجرد سعر صرف يرتفع أو ينخفض، بل هي قيمة أجر، وأمن أسرة، وحق في حياة كريمة. فحين يبقى راتب العامل ثابتاً وترتفع كلفة الغذاء والدواء والنقل والسكن والخدمات، لا يعود الراتب نفسه وإن بقي رقمه كما هو؛ لأن الأجر الحقيقي هو ما يستطيع العامل أن يعيش به، لا الرقم الذي يتقاضاه في نهاية الشهر.

ومن هنا، فإننا نرفض أن تتحول رواتب المعلمين والمدرسين والموظفين والعمال إلى وسيلة صامتة لامتصاص الأزمات المالية. فالعامل لم يصنع العجز، ولم يكن مسؤولاً عن الهدر أو سوء إدارة الموارد، ولذلك ليس من العدالة أن يبدأ الإصلاح من قدرته الشرائية وتنتهي الحلول عند جيبه.

إن العاملين في التربية يؤدون واحدة من أكثر وظائف الدولة مسؤولية: بناء الإنسان وصناعة مستقبل المجتمع. ولا يستقيم أن تطالب الدولة المعلم بأداء رسالته وبناء أجيالها، بينما تتراجع قدرة أجره على حماية أسرته وتأمين احتياجاتها الأساسية.

ونؤكد أن العدالة الاجتماعية لا تُختبر في أوقات الرخاء، بل في كيفية توزيع أعباء الأزمة. وأي معالجة اقتصادية لا تحمي أصحاب الأجور المنخفضة والدخول الثابتة تعني أن الطرف الأقل قدرة على الاحتمال يتحمل العبء الأكبر.

لذلك فإن النقابة العامة للعاملين في التربية تطالب بـ:

1. مراجعة القرار وآثاره بصورة عاجلة، واعتماد حزمة اقتصادية واجتماعية واضحة تمنع انتقال كلفته إلى أجور العاملين ومعيشتهم.

تتمتع فرنسا تشتعل...

رد اليمين وفشل المؤسسة الحاكمة:

جاء رد اليمين على الاحتجاجات متوقفاً؛ إذ اتهم الطلاب بالعنف وإثارة الشعب والفوضى، ووصفهم بأنهم أدوات لقوى اليسار. كما ألقى باللوم على المهاجرين وأحزاب يسارية، مثل "حزب فرنسا الأبية"، بزعمه أن هؤلاء ملابشون. لكن هذه الاتهامات تحاول صرف الانتباه عن القضايا الأساسية، ولا تفسر أسباب الاحتجاج. إذ انضم "حزب التجمع الوطني" بزعمه مارين لويان إلى وسائل الإعلام الرسمية في الترويج لرواية الحكومة، وشن حملة لتشويه سمعة الطلاب وحزب ميلانسون.

إن دعم نسبة جيدة من الشباب لميلانسون لا يرجع إلى تعرضهم للتأثير أو التلقين، بل إلى أنهم لا يرون مستقبلاً في النظام القائم. فهم يتجهون إلى اليسار لأن الوسط واليمين لا يقدمان، في نظرهم، سوى مزيد من التشفير والقمع وعدم المساواة.

كما يبرزون موضوع الهجرة ويحملون المهاجرين أسباب أزمة النظام، وبأن فرنسا لا تتحمل هذا العدد من المهاجرين، في محاولة لحرف الأنظار عن الأسباب الحقيقية للغضب وتأجيج النزعة العنصرية في المجتمع وضرب روح التضامن. إذ هرع قادة اليمين، بمن فيهم ترامب، إلى تحميل المهاجرين أسباب أزمة فرنسا والاحتجاجات الحالية، في وقت أن أي شخص له ذرة عقل وإنصاف يعرف جيداً أن أزمة النظام في فرنسا وغيرها من دول الغرب ليست بسبب المهاجرين، وليس لهذه الحركة أي ربط بموضوع المهاجرين. ولهذا ردت إحدى قادة النقابات الطلابية على تصريح ترامب، بأن ترامب هو آخر من نأخذ منه الدروس.

ولكن هذه الاتهامات ومحاولات حرف الأنظار لا تغير حقيقة أن النظام نفسه يواجه أزمة. كشفت الاحتجاجات عن عجز المؤسسة الحاكمة، وخاصة التيار اليميني، في الرد على معضلات المجتمع. إن هذه الحركة تبدو أوسع من أن توقفها الدعاية، ولا يمكن إنهاء الأزمة من خلال اللجوء إلى القوة والتضليل.

نضال من أجل المستقبل: لا تقتصر أهمية هذا النضال على المطالبة بمدارس

أفضل أو أجور أعلى؛ فهو، في نظر المحتجين، معركة على مستقبل الشباب في فرنسا وفي بلدان أخرى. وكما قال أحد ممثلي الطلاب المحتجين، إنه نضال من أجل مستقبل الشباب في كل مكان. فالمشكلات التي يواجهها الطلاب والعمال الفرنسيون تشبه تلك التي تواجه الشباب والعمال في بلدان غربية عديدة، ما يفسر الصدى العالمي لهذه الاحتجاجات. وهي تحمل رسالة إلى الطبقات الحاكمة مفادها أن الشباب يرفضون مستقبلاً تحكمه الهشاشة وعدم المساواة والانهيال البيئي. وكشفت الحركة أيضاً زيف القول إن الخيار السياسي الوحيد هو القومية اليمينية. فصعود اليمين المتطرف في الانتخابات لا يعني بالضرورة قبولاً جماهيرياً بأفكاره؛ بل قد يعكس رفضاً للمؤسسة القائمة. أما الأمل، في نظر المحتجين، فيمكن في سياسة التضامن والنضال الطبقي والأيامية. وهناك تضامن اجتماعي كبير مع هذه الحركة ليس في فرنسا فحسب بل في بقية دول أوروبا. هناك تحركات لدعم هذه الحركة في دول مثل بلجيكا وألمانيا وغيرها. إذ إن أوروبا كلها تغلي، والعيون تحرق نحو فرنسا وإسبانيا التي تشهد نضالاً قوياً ضد منطق النظام الرأسمالي. وتظهر احتجاجات الطلاب والعمال في فرنسا أن النظام الرأسمالي قابل للتحدى، وأن بناء بديل عنه أمر ممكن.

خاتمة:

تمثل الاحتجاجات في فرنسا محطة مهمة في بروز جيل جديد من النشاط المستعدين لمواجهة النظام الرأسمالي. فهم لا يطالبون بتحسينات محدودة، بل بتحول جذري في المجتمع، ويربطون نضالهم بنضالات العمال والمهاجرين والمضطهدين في أنحاء العالم. كما يستلهمون دروس التاريخ ويطبقونها على واقعهم، مؤكدين أن عالماً آخر ممكن.

ولا تملك الحكومة الفرنسية والطبقة الحاكمة، وفق هذا التصور، سوى طرح مزيد من التشفير والقمع، فيما تتسع الحركة وتلهم الشباب والعمال في بلدان أخرى. وتذكر الاحتجاجات بأن النضال من أجل العدالة والمساواة ومجتمع أكثر إنسانية لم ينته، بل يتجدد. لقد أشعل شباب فرنسا الشرارة، ويبقى على الجميع دعمها. أن ارتفاع سعر صرف الدولار مناسبة لأن ينضم شباب العراق وعماله إلى نضال إخوتهم في فرنسا وإسبانيا.